منهج الاقتصاد الإسلامي

فى علاج مشكلة التضخم

إعـــداد

دكتـــور/ حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

خبير استشاري فى المعاملات المالية الشرعية

والمشرف على موقع دار المشورة للإقتصاد الإسلامى

www.Darelmashora.com

E.m: Darelmashora@gmail.com

منهج الاقتصاد الإسلامي
فى علاج مشكلة التضخم

◆- نشأة مشكلة التضخم :

لقد نشأت مشكلة التضخم تطبيق بسبب تطبيق سياسات اقتصادية ونقدية وضعية تقوم على أساس نظام الفائدة وخلق النقود والتوسع فى الائتمان وانتاج التحسينات والترفيهيات والاحتكار وغير ذلك من السياسات التى لا يقرها النظام الاقتصادى الاسلامى، وبذلك فالإسلام ليس مسئولاً عنها، ولا يعنى هذا أننا نقف مكتوفى الأيدى ننتظر حتى يطبق الإسلام كاملاً.. بل يمكن تقديم بعض الحلول الإسلامية لمعالجة مشكلة التضخم، ومن خلال المعالجات التدريجية والجزئية وسوف يأتى اليوم الذى تتسق وتتكامل هذه الحلول ليكون منها الحل الشامل.

وتأسيساً على ذلك سوف نعرض فى هذا البند منهج الاقتصاد الإسلامى لعلاج مشكلة التضخم وكيف ينفذ وذلك فى ظل الظروف المعاصرة.

المنارة للاستشارات

◆- معنى التضخم فى الاقتصاد :

التضخم فى اللغة يعنى الشيء العظيم الغليظ، فقد جاء فى المعجم الوسيط (خضم الشيء يضخم ضخامة : عظم وغلظ، فهو ضخم وضخيم والجمع ضخام، وضخم لاشيء جعله ضخما، والضخام: العظيم الغليظ من كل شيء).

والتضخم فى الاقتصاد هو : زيادة النقود، أو وسائل الدفع الأخرى، على حاجة المعاملات، وهذا التعريف للتضخم من وضع مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ولم يرد لفظ التضخم فى القرآن الكريم، ولا فى السنة الشريفة ولا فى كتب الفقه، فمصطلح التضخم حديث الظهور وتعريفه كما ورد بالفكر الاقتصادى التقليدى غير موجود فى الفكر الاقتصادى الإسلامى، ولكن ورد لفظ الغلاء والرخص كظاهرة من الظواهر الطبيعية غير المفتعلة قصيرة الأمد، أما إذا وجدت هذه الظاهرة (الغلاء) بمفهوم التضخم فى العصر الحديث فهى تعد انحرافاً عن تطبيق الشريعة الإسلامية كنظام متكامل.

إن ارتفاع الأسعار وانخفاضها بدون احتكار أو تكتل، وارد فى الأسعار وهذا ينجم عن ظروف طبيعية من قدر الله، وفى ظلها لا يجوز تدخل الحاكم، ولكن إذا كان ارتفاع الأسعار من خلال جشع التجار واحتكارهم فهذا أمر يوجب تدخل الحاكم لمنع الظلم.

والغلاء من وجهة النظر الإسلامية إما ابتلاء من الله سبحانه وتعالى لعباده أو عقابا لهم بسبب سوء علمهم، ولكن لا يمكن اعتبارها نوعاً من أنواع التضخم المعاصرة.

المنارة للاستشارات

يتضح من التحليل السابق أن إرتفاع الأسعار وانخفاضها إما أن أن يكون عادياً أو غير عادي ففى الحالة الأولى عندما ترتفع الأسعار يكون بسبب عوامل طبيعية أدت إلى انخفاض المعروض من السلع وهذه الأسباب مثل القحط وجدب الأرض وعدم نزول المطر، وكانت هذه الأزمات عارضة لا تزيد عن عام واحد.. أما فى الحالة الثانية وهى أن ترتفع الأسعار بسبب عوامل بشرية مثل جشع التجار ففى هذه الحالة لا بد من تدخل الدولة بالتسعير، وبكل السياسات اللازمة لكبح جماح الأسعار المتمشية مع أحكام الشريعة الإسلامية.

لذلك التضخم بالمعنى الحديث والذى يعنى ارتفاع متواصل فى الأسعار ، ظاهرة غير موجودة فى الإسلام، أى لا تضخم فى الإسلام.

المنارة للاستشارات

◆- علاج مشكلة التضخم فى المنهج الإقتصادى الإسلامى:

يقوم المنهج الاقتصادى الإسلامى لعلاج مشكلة التضخم على الأسس الآتية :

أولاً: تحريم الفوائد الربوية كلية، بصرف النظر عن أوجه استخدام القروض لا فرق فى ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكى والقرض الإنتاجى، ولا يجوز تبرير الفائدة الربوية كتعويض للتضخم النقدى لكثير من المبررات العلمية، وهناك اختلاف بين رواد الفكر الاقتصادى حول العلاقة بين النظام النقدى والفائدة والتضخم، فيرى فريق منهم أن التضخم ينشأ بسبب الخلل بين كمية النقود الموجودة فى التعامل وبين كمية السلع والخدمات وتستخدم الفائدة كسلاح للحد منه بينما يرى فريق آخر أنه يمكن تشغيل النظام النقدى والرقابة عليه بدون إدخال سعر الفائدة فى الصورة ، ويتمثل موقف الفكر الإسلامى من هذا الحل فى أن النظام النقدى المعاصر معيب وهو سبب مشكلة التضخم، وتلعب الفائدة دوراً هاماً فى هذا الخصوص حيث تزيده ارتفاعاً وتعقيداً .

ثانياً: تحريم الإسراف والتبذير فى الانفاق الحكومى كأحد وأهم مسببات التضخم، ودعت الشريعة الإسلامية إلى ضرورة ترشيد الاستهلاك والإنفاق والتوسط فيهما، قال تعالى: (وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً) (الفرقان:٦٧).

وهناك العديد من الضوابط الإسلامية للإنفاق والاستهلاك والتى لها أثر فى الحد من ظاهرة التضخم وهى:

أ) أن يكون الأنفاق فى طاعة الله .

ب) التقشف عند الأزمات، ما ورد فى خطه سيدنا يوسف عندما ولى أميناً على خزائن الأرض التى قامت على الاقتصاد والتقشف.

المنارة للاستشارات

ثالثاً: تجنب خلق وطبع نقود جديدة، لأنه كما سبق أن ذكرنا من أهم أسباب التضخم: خلق وزيادة كمية النقود وزيادة حجم الانفاق بنسبة أكبر م الزيادة فى عرض السلع والخدمات ولنقود فى الإسلام هى ثمنا للسلع والخدمات.

رابعاً: تحريم الاكتناز بكافة صورة وأشكاله، ولقد وعد الله من يقوم باكتناز المال بالعذاب الأليم وجعل الزكاة حافزاً قويا على الاستثمار... قال تعالى: (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) (التوبة : ٣٤)، وقال صلى الله عليه وسلم : ﴿ من ولى من يتيما فليتجر له فى ماله حتى لا تأكله الصدقة ﴾ (متفق عليه).

فالإسلام يحث على نفقة الاستثمارى، وهو من أهم وسائل علاج التضخم .

خامساً: تحريم الاحكتار سواء كان بمعرفة الأفراد أو بمعرفة الدولة، وتطهير المعاملات منه لأنه يؤدى إلى عدة مساوئ اقتصادية يعانى منها المجتمع من أهمها :

١- ارتفاع أثمان السلع والخدمات على أثمانها فى ظل المنافسة.

٢- عدم ادخال التسحينات والتجديدات فى عمليات الانتاج لانعدام المنافسة.

٣- تحديد الانتاج ونقص كمياته عن الكميات التى يمكن الوصول إليها فى ظل المنافسة وفى ذلك نقص الناتج القومى وعدم تحقيق التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية.

المنارة للاستشارات

٤- عدم امكانية تحقيق اشباع احتياجات المجتمع بالدرجة المطلوبة والممكنة اقتصادياً قال صلى الله عليه وسلم: ﴿ من دخل فى شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقاً على الله أن يقذفه فى معظم من النار ﴾ (رواه الإمامان أحمد والطبرانى) والمراد أن يكون بمكان عظيم من النار يعنى أشد عذاباً، وقال صلى الله عليه وسلم: ﴿من احتكر فهو خاطئ ﴾ (متفق عليه)، والاحتكار المحرم فى الإسلام يشمل كل ما أضر بمصلحة المسلمين فى حوائجهم الضرورية من مأكل وملبس ومسكن.

المنارة للاستشارات

◆- دور السياسات الاقتصادية الإسلامية لعلاج مشكلة التضخم:

تتمثل أهم السياسات الاقتصادية الإسلامية لتجنب حدوث التضخم فى الآتى:

١- سياسة الاستثمار عن طريق المشاركات الإسلامية، ويأخذ الاستثمار الإسلامى عن طريق المشاركات صوراً مختلف مختلفة من أهمها: المضاربات الإسلامية.

٢- المشاركات الإسلامية. ودورها فى التكافل الاجتماعى وتجنب الربا.. لأن الزكاة بإمكاناتها المختلفة يمكن أن تساهم فى الحد من التضخم، ولتكامل فرض الزكاة مع تحريم الربا فى هذا المجال أثر فعال يضمن ايجاد الادخار الاستثمارى، ولا بد من تعجيل دفع الزكاة إذا كانت حاجة المجتمع ماسة إلى الأموال وخصوصاً حاجة الطبقات المستحقة لها ولا شك أن هذا يفرض المحافظة على الاستقرار الاقتصادى للبلاد.

كذلك فإن احلال التمويل بالمشاركة محل التمويل بالاقراض ورفع الضرر عن أصحاب المهن الصغيرة أو طبقة الغارمين عند توزيع الزكاة، من شأنها أن يساعدا على توسيع قاعدة الملكية ويسهم كثيراً فى تحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل والثروة.

المنارة للاستشارات

٣- سياسة التكافل الاجتماعى، ودوره فى تجنب التضخم، ويقوم نظام الصدقات التطوعية على الوازع الدينى ودافع التقوى، والتقرب إلى الله تعالى والرغبة فى مراضاته وثوابه والخشية من غضبه وعقابه، فكلما كانت العقيدة قوية فى المجتمع وحرارة الإيمان متقدة كان هذا الجانب منتجا للحد من آثار التضخم، ومثال ذلك فى عهد الخليفة العادل عمر عبد العزيز حينما قام بتطبيق الشريعة الإسلامية تطبيقاً متكاملاً مما أدى إلى أن الزكاة لم تجد من يأخذها، وعندما تعرضت المدينة لظروف طارئ بقدوم جماعة محتاجه إليها، نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ادخار لحوم الأضاحى، ولما غادرت هذه الجماعة المدينة أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم إدخارها وقال صلى الله عليه وسلم : ﴿ إنما نهيتكم من أجل الدافة – قوموا المدينة – التى دفت اليكم فكلوا وادخروا وتصدقوا ﴾، وقال صلى الله عليه وسلم: ﴿ إن الأشعريين إذا أرملوا فى الغزو، أو قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم من طعام فى ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم فى إناء واحد بالسويه فهم منى وأنا منهم ﴾ (رواه البخارى ومسلم).

المنارة للاستشارات

◆- أثر تطبيق أسس وسياسات المنهج الاقتصادى الإسلامى على مشكلة التضخم :

يتضح مما سبق أن الإسلام دين متكامل، وأن شريعته إذا طبقت التطبيق الصحيح، فإنها تحمل فى طياتها العلاج الناجح للمشاكل الاقتصادية التى نعيش فيها، وأسس الاقتصاد الإسلامى تنبع من تعاليم الكتاب والسنة، وأهم أسس المنهج الإسلامى فى علاج التضخم هى: تحريم الفوائد الربوية وتحريم الاسراف والتبذير، وتجنب خلق وطبع نقود جديدة دون أسس اقتصادية إسلامية صحيحة وتحريم الاكتناز والاحتكار، أما السياسات الإسلامية البديلة والتى تضم عدم حدوث تضخم فهى سياسة الاستثمار عن طريق المشاركات الإسلامية، وسياسة زكاة المال، وسياسة التكافل الاجتماعى (الصدقات التطوعية).

إن التطبيق المعاصر لهذه الأسس والسياسات سوف يقضى على مسببات التضخم من ناحية، ويوجد ظروف ملائمة لزيادة الإنتاج ورفع الكفاية الإنتاجية، فعلى سبيل المثال: إن الغاء نظام الفوائد وتطبيق صيغ الاستثمار الإسلامى يساعد على توجيه الأموال نحو المشروعات التى تنتج الحاجيات الأصلية، ويشترك أصحاب الأموال مع رجال الأعمال فى الغنم والغرم، وهذا يحمى المشروعات من التعثر والتصفية وذلك لتوزيع الغنم والغرم .

كما أن الغاء نظام الضرائب الذى يؤدى إلى ارتفاع الأسعار وأحياناً إلى إفلاس المشروعات وتطبيق نظام زكاة المال الذى يحفز على الاستثمار وتنمية الأموال والتوزيع العادل لعوائد عوامل الإنتاج ونقل القوة الشرائية من الأغنياء إلى الفقراء وكفالة المشروعات المتعثرة ويساعد من تصيبهم الكوارث، كل هذا يساعد على ا لنمو والتطوير فى الإنتاج وحماية المشروعات من التعثر والتصفية.

المنارة للاستشارات

كما أن تجنب الإسراف والتبذير والرشوة والفوائد الربوية يقلل من تكاليف الإنتاج وهذا بدوره يعطى للمشروعات الإنتاجية امكانية الربحية والاستمرار والنمو والتطوير إلى الأفضل من خلال زيادة المبيعات فزيادة الإنتاج ومقابلة الطلب المتزايد ويحجم من عملية ارتفاع الأسعار.

إن الغاء نظام البنوك القائم على نظام الفوائد الربوية وخلق النقود وتطبيق نظام المصارف الإسلامية القائم على صيغ الاستثمار الإسلامى ومنها المشاركات والمضاربات والسلم والاستصناع.. يجنب من عملية خلق النقود ويحجم من عملية المضاربات بالوعود الورقية بالشراء والبيع وهذا يمنع حدوث التضخم، ومن جهة أخرى تساعد المصارف الإسلامية فى تمويل المشروعات الإنتاجية طبقاً لصيغ المشاركات والتى تثبت أفضليتها فى التنمية عن النظام الربوى.

أن تطبيق سياسة زكاة المال والتكافل الاجتماعى يساعد على انسياب الأموال واستثمارها فى المشوروعات الطيبة الحلال، كما أن ايتاء الزكاة عينا من أفضل السياسات المالية الإسلامية لتقليل عرض النقود وبذلك لا تخلق فرصا للتضخم.

يتضح جليا أن تطبيق الأسس والسياسات المالية الإسلامية يقلل من حدوث التضخم بصورته الموجودة فى ظل النظم الاقتصادية الوضعية ويعالج ما قد يظهر منه فى بعض الأحيان، وأنه فى ظل التطبيق الشمل للإسلام لا يوجد ما يسمى بالتضخم المتعارف عليه بين الاقتصاديين الآن .

المنارة للاستشارات

◆- البرنـامج التنفيـذى لتطبـــيق المنهـــج الإســـــــلامى لعلاج مشكلة التضخم :

لتنفيذ الأسس والسياسات المالية الإسلامية يتطلب وجود برنامج يتضمن الاجراءات الآتية:

أولاً: إصلاح النظام النقدى المالى الحالى، وربط الزيادة فى كمية النقود بالزيادة الحقيقية فى الإنتاج من السلع والخدمات، وهذا بدوره يحمى المشروعات الانتاجية من التعثر والتصفية.

ثانياً: إلغاء نظام الفوائد بكافة صوره وأشكاله وتطبيق نظام الاستثمار والتمويل الإسلامى والذى يقوم على مبدأ المشاركة فى الغنم والغرم والكسب بالخسارة والأخذ بالعطاء ... وهذا يمكن من تمويل المشروعات الإنتاجية التى تنتج الحاجات الأصلية.

ثالثاً: الاهتمام بالعنصر البشرى الذى هو أساس العملية الانتاجية عن طريق نظم الحوافز المعنوية والمادية، وربط الأجور بالإنتاج وتطبيق قاعدة لا جهد بلا كسب، ولا كسب بلا جهد، فإن هذا يقود إلى سلسلة من التفاعلات الإيجابية التى تنتهى إلى زيادة الإنتاج وتطوير الجودة إلى الأفضل.

رابعاً: الالتزام بالأولويات الإسلامية فى توجيه الاستثمارات نحو المشروعات الإنتاجية، وتتمثل فى الضروريات فالحاجيات،فالتحسينات ومنع انتاج السلع والخدمات التى تقع فى نطاق الترفيهيات.

المنارة للاستشارات

خامساً: نظام الضرائب وتطبيق نظام زكاة المال فهذا يحمى المشروعات الانتاجية من التعثر والتصفيه.

سادساً: ترشيد الانفاق وضبطه على كافة المستويات ومعاقبة المسرفين والمبذرين والمرتشين وما فى حكمهم حيث أن ذلك يؤدى إلى ضبط التكلفة وتجنب ارتفاع الأسعار وحماية الانتاج من المنافسة الخارجية.

إن تطبيق هذا البرنامج ، لا يتم بين لحظة وأخرى، بل يتطلب التدرج حتى لا يحدث خلل فى الهيكل الاقتصادى.

المنارة للاستشارات

فهرس

منهج الاقتصاد الإسلامي..... - ١ -

منهج الاقتصاد الإسلامي..... - ٢ -

فى علاج مشكلة التضخم..... - ٢ -

- ◆- نشأة مشكلة التضخم : ..... - ٢ -
- ◆- معنى التضخم فى الاقتصاد : ..... - ٣ -
- ◆- علاج مشكلة التضخم فى المنهج الإقتصادى الإسلامى:..... - ٥ -
- ◆- دور السياسات الاقتصادية الإسلامية لعلاج مشكلة التضخم:..... - ٨ -
- ◆- أثر تطبيق أسس وسياسات المنهج الاقتصادى الإسلامى على مشكلة التضخم : - ١٠ -
- ◆- البرنـامج التنفيـذى لتطبـيق المنهـــج الإسـلامي لعلاج مشكلة التضخم : - ١٢ -

فهرس..... - ١٤ -

المنارة للاستشارات